الأمم المتحدة
E/CN.9/2014/NGO/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من التحالف العالمي للشباب، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

220114 210114 13-63835X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

التحالف العالمي للشباب هو ائتلاف عالمي للشباب يُعزز كرامة الإنسان في مجال السياسة والتعليم والثقافة، ويبني التضامن بين شباب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يُرحب التحالف العالمي للشباب بموضوع الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية، ”تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية“، ويتطلع إلى المناقشة العامة والوثائق الختامية لهذه الدورة. ويظل برنامج العمل وثيقة أساسية في المناقشات المتعلقة بالصحة والتنمية. وعلى الرغم من تحقق تقدم كبير في تنفيذ برنامج العمل، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين في مجالات الصحة الإنجابية، وصحة الأم، والتنمية المستدامة، والأسرة.

الصحة الإنجابية

تحقق، على الصعيد العالمي، هدف إتاحة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، وهو أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل. وغالبا ما تُركز المناقشات العالمية التي تجري بشأن الصحة الإنجابية على تنظيم الأسرة، وبخاصة على وسائل منع الحمل. و هناك زخم عالمي كبير باتجاه زيادة التمويل المخصص لمنع الحمل. بل إن البلدان التي تفتقر حتى إلى الرعاية الصحية الأساسية (وكذلك إلى تمويلها) يجرى استهدافها بوصفها تحتاج إلى أن تزيد إنفاقها على وسائل منع الحمل. وهذا الزخم باتجاه تمويل وسائل منع الحمل يكون في غير موضعه ويثير الانزعاج عندما يكون جليا أن كثيرا من التحديات ستظل قائمة حتى لو تم توفير إمدادات مستمرة من وسائل منع الحمل المجانية.

وتكشف الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي تُجرى في البلدان النامية عن أن النساء لا يستطعن تحديد فترة خصوبتهن، وذلك أمر بالغ الأهمية لتفادي الحمل غير المقصود وتحقيق الحمل المرغوب فيه. وهذه الدراسات الاستقصائية تُشير أيضا إلى أن المرأة التي تستخدم وسائل منع الحمل أو التي جرى تعقيمها ليس لديها معلومات عن الآثار الجانبية المحتملة أو عما يجب عليها فعله إذا ما تعرضت لآثار جانبية، أو عن أي أساليب أخرى. ولا تستطيع المرأة أن تختار الاختيار المستنير اللازم بشأن تنظيم الأسرة إذا لم يكن لديها هذه المعلومات. وفضلا عن ذلك، فإن التركيز على الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة – أي عدم إتاحة وسائل منع الحمل للمرأة، وبالتالي يلزم تخصيص مزيد من التمويل لهذا المجال – يتجاهل أسباب عدم رغبة كثير من النساء في استخدام وسائل منع الحمل، ومنها الشواغل

الصحية والآثار الجانبية والمعتقدات الشخصية أو الدينية أو الأخلاقية. وبناء على ذلك، لا يضمن توفير المزيد من وسائل منع الحمل زيادة الإقبال عليها.

وثمة تشويه محدد لمفهوم الصحة الإنجابية يُستخدم من أجل الترويج لسياسة سيئة. إذ تستخدم عدة منظمات غير حكومية دولية أحكام برنامج العمل بشأن الصحة الإنجابية كأدوات لتعزيز إضفاء الصفة القانونية على الإجهاض، حتى وإن كان تعريف الصحة الإنجابية لا يشمل الإجهاض، وأن الفقرة ٨-٢٥ من برنامج العمل تؤكد على أن قوانين وسياسات الإجهاض حق خاص تمارسه الدول الأعضاء،كلا على حدة، من خلال العمليات التشريعية الخاصة بها. ولا يُشجع برنامج العمل على الإجهاض؛ والحقيقة أنه يُنظر إلى الإجهاض نظرة سلبية بالتركيز على أنه لا ينبغي تشجيعه كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، وأنه ينبغي للحكومات أن تُساعد المرأة على تفادي اللجوء إليه.

ولكي تتمتع المرأة بالصحة الإنجابية وتُعمل حقها في أن تقرر بحرية ومسؤولية عدد أولادها ومقدار المباعدة بين ولاداتهم، لا بد من تثقيفها، حيث أن ذلك يزودها بالأدوات اللازمة للتعرف على جسدها. فعن طريق فهم المرأة لدورتها وكيفية مراقبة وفهم المؤشرات البيولوجية الخاصة بها، تستطيع تحقيق الصحة المُثلى وتنظيم أسرتها. ويمكنها أن تُصبح مشاركة نشطة في الرعاية الصحية الخاصة بها، وأن تعمل مع مقدمي الرعاية الصحية إليها على تحقيق نتائج صحية طويلة الأجل. وقد تشارك التحالف العالمي للشباب مع منظمة التثقيف المتعلق بالخصوبة والإدارة الطبية من أجل ضمان حصول المرأة على ما تحتاجه من تثقيف ورعاية.

صحة الأم

شهد العالم هبوطا في الوفيات النفاسية من ٠٠٠ ٣٥٨ وفاة في عام ٢٠٠٨ إلى ٠٠٠ ٢٨٧ وفاة في عام ٢٠١٠. لكن معدل الوفيات النفاسية ما زال مرتفعا للغاية في المناطق النامية، حيث يبلغ ٢٤٠ وفاة نفاسية لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي، بالمقارنة بمعدلها البالغ ١٦ في المناطق المتقدمة النمو.

وهناك قصص نجاح، بدءا مما أفادته التقارير من عدم حدوث وفيات نفاسية في القرى الريفية في جمهورية تترانيا المتحدة، وانتهاء بتحقيق شيلي لأدنى معدل للوفيات النفاسية في أمريكا اللاتينية، ويرجع الفضل في ذلك إلى اقتران النمو الاقتصادي وقوانين التعليم الإلزامي وتوفير رعاية صحية مجانية للأم والطفل، وتحسينات المرافق الصحية والتغذية.

والتدخلات المباشرة التي يلزم القيام بها لمساعدة كل امرأة وطفل على اجتياز مرحلة الحمل والولادة بسلام هي تدخلات واضحة وليست خارج متناول البلدان النامية، وهي كما يلي:

(أ) توصي منظمة الصحة العالمية بالقيام بأربع زيارات على الأقل من زيارات الرعاية السابقة للولادة، مما يُسهم في تهيئة المرأة وأسرتها للحمل والولادة؛

(ب) تيسير الاستعانة بقابلات ماهرات يستطعن، مع توافر رعاية توليدية احتياطية في حالة الطوارئ، أن يُخفضن من معدل الوفيات النفاسية بنسبة ٧٥ في المائة، وفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث أنهن مدربات على مراقبة الحمل والولادة، وإدراك المشاكل وحلها والإحالة إلى مستويات أعلى من الرعاية عند الحاجة؛

(ج) توفير مرافق توليد مجهزة بالحد الأدنى من المعدات تحتوي على الأدوية والمعدات الأساسية اللازمة لمعالجة المضاعفات الرئيسية التي تحدث أثناء الحمل والتعامل معها؛

(د) توفير الهياكل الأساسية لنُظم الرعاية الصحية اللازمة للولادة، بما في ذلك التثقيف، الذي يمكن المرأة من اتخاذ قرارات صحية سليمة، وتوفير وسيلة النقل التي تُمكن المرأة من الوصول إلى مرافق التوليد في الوقت المناسب.

ومع ذلك، فإنه نظرا لزيادة تركيز الأوساط الصحية العالمية على تفادي حدوث الحمل وإنهاء الحمل من خلال التشجيع على منع الحمل وعلى الإجهاض القانوني بوصفهما ”تدبيرين ضروريين“ لمكافحة الوفيات النفاسية، فقد انخفض التركيز على هذه التدخلات الأربعة الفعالة والقابلة للتحقيق. وتحولت الجهود المبذولة في مجال التمويل والسياسات إلى منع الحمل والإجهاض، وعدم تناول حالة المرأة الحامل التي تُريد أن يتم حملها وولادتها بصورة مأمونة وصحية.

التنمية المستدامة والأهمية المحورية للإنسان

يُشدد المبدأ ٢ من برنامج العمل على أن البشر هم محور اهتمام التنمية المستدامة، وأن الناس هم أهم موارد أي دولة وأعظمها قيمة. وينبغي أن تكفل البلدان إتاحة الفرصة لجميع الأفراد لتحقيق قصارى إمكاناتهم. وتؤيد الرابطة العالمية للشباب تأييدا تاما المفهوم القائل بوجوب أن تضع جهود التنمية المستدامة الإنسان في محور اهتمامها. ومع ذلك تنوه السياسات السكانية والإنمائية بشكل متزايد إلى أن الناس يشكلون عبئا وليسوا نعمة. وغالبا ما يتم إيلاء الشواغل البيئية أسبقية على الشواغل البشرية، أو تسود فكرة زائفة مُفادها أن توفير وسائل منع الحمل بالمجان سيُخفض الخصوبة ويؤدي تلقائيا إلى تحسينات في التنمية.

واستلهاما لروح برنامج العمل، لا بد للعالم أن يتخذ موقفا مُفاده أن الناس ثروة، وأن العبء المضني هو الفقر وليس الناس. وينبغي أن يكون لدى الناس حرية اتخاذ القرارات الخاصة بهم بشأن عدد الأطفال الذين يريدون إنجابهم، وأن يكون لهم عموما عدد الأطفال الذي يريدون، وأنه ليس من حق الحكومة التشجيع على أن يكون شكل الأسرة صغيراً أو المعاقبة على الأسرة الكبيرة. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك معدلات خصوبة عالية في بعض البلدان النامية، (حيث يقارب معدل الخصوبة المرغوب فيه، مصادفة، الخصوبة الفعلية) فقد نجم عن انخفاض معدلات المواليد منذ أمد طويل في كثير من البلدان شيوخة السكان، وتشكل معاشاتهم التقاعدية وما يلزمهم من رعاية صحية تحديات للحكومات ولدافعي الضرائب العاملين. وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو، يرتفع مُعدل البطالة بين الشباب، حتى أنه يزيد على ٥٠ في المائة في بعض البلدان لعدم تحقيق نمو بها.

وبدلا من الرثاء على نمو أعداد الشباب في كثير من البلدان النامية، يجب أن نعترف بما لدى هؤلاء الشباب من إمكانات لا تصدق من نظرات ثاقبة وقدرات، يمكن الاستفادة منها إذا ما كُفلت لهم سُبل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، والتدريب على المهارات، والفرص المهنية.

دور الأسرة

يؤكد التحالف العالمي للشباب من جديد خلال السنة الدولية للأسرة على أن الوحدة الجماعية الأساسية للمجتمع هي الأسرة، وفيها تتعلم المرأة والرجل كيفية العيش في حرية وتضامن حقيقيين. وتُسلم الفقرة ٥-١ من برنامج العمل بهذه الحقيقة. غير أن ثمة تحدياً يواجه تنفيذ برنامج العمل، وبخاصة في مجالي التعليم والصحة، وهو التركيز المتزايد على الاستقلال الذاتي الكامل للأولاد. إذ يجب على الدول، وفقا لاتفاقية حقوق الطفل، احترام مسؤوليات الوالدين وحقوقهم وواجباتهم في توفير التوجيه والإرشاد لأولادهم لدى ممارستهم لحقوقهم. وحرص الوالدين على خير أولادهم حرص يشترك فيه الجميع. ولكن التركيز أصبح يتخطى اشتراك الوالدين في مسائل الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والتثقيف الجنسي، مما يعني أن الأولاد يمكن أن يواجهوا التحديات وحدهم، دون مساندة من الأسرة. والمجتمع السياسي على الصُعد المحلية والوطنية والدولية ملزم بحماية حقوق الوالدين في المشاركة فيما يتخذه أولادهم من قرارات بشأن التعليم والرعاية الصحية.